

أسهمت في استعادة الثقة بين أوساط المتعاملين

«المحفظة الوطنية»... كلمة السر في طفرة البورصة

■ الطراح: القيمة الرأسمالية للبورصة حققت مكاسب منذ مطلع العام الحالي بلغت نحو ثلاثة مليارات دينار

الماضي 28ر5 مليار دينار كويتي. وأوضح أن اسهم الشركات الصغيرة استأثرت بالنصيب الأكبر من كميات الأسهم المتداولة لأنها تتمتع بمعدل دوران سريع على خلاف الأسهم التشغيلية الكبيرة للنضوية تحت قطاعات الاتصالات والخدمات والعقار. وأفاد بأن الكثير من المتعاملين الصغار يأتون ويخسرون استثماراتهم في البورصة الكويتية لاسيما أن المستويات السعريّة للعديد من الشركات باتت مغرية للاستثمار. وفيما يتعلق بجلسة أمس فقد كان واضحاً الزخم الشرائي على كل الأسهم لاسيما النضوية مؤشر (كوي 15) الذي لخطى مستوى الـ 1000 نقطة وهو مستوى قياسي بفضل التعامل على أسهم الشركات الكبيرة التي بلغت مستويات قياسية وحقت مكاسب كبيرة. واستحوذت الأسهم الصغيرة على النسبة الأكبر من كميات الأسهم التي شهدت للشاحرة إضافة إلى رواج بعض أسهم المجموعات لاسيما (الاستثمارات الوطنية) و(المدنية) وغيرها من المجموعات المحركة للاداء العام.

واستحوذت أسهم (نفاثس) و(كاسبات) و(السورية) و(حيثات كوم) على قائمة الشركات الأكثر ارتفاعاً فيما استحوذت أسهم (السال) و(الاستمار) و(أعيان) و(ع. عقارية) على قائمة الشركات الأكثر تداولاً. واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم شركات (المدن) و(مينا) و(و ط مسالخ) و(اركان) و(جي اف انتش). وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 77 شركة في حين انخفضت أسهم 34 شركة من إجمالي 153 شركة تمت المجاهرة عليها. واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كوي 15) على 41ر5 مليون سهم بقيمة نقدية فاقته 23ر11 مليون دينار كويتي تمت عبر 1062 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 1006ر17. وأقبل المؤشر السعري للبورصة مرتفعاً نحو 9ر90 نقطة ليبلغ مستوى 6943ر2 نقطة محققاً قيمة نقدية بلغت 75ر4 مليون دينار من خلال 770ر3 مليون سهم تمت عبر 12942 صفقة نقدية.



البورصة تواصل حالة الانتعاش

■ الدليمي: أموال المحفظة الوطنية ساهمت بصورة مباشرة في موجة الصعود

غالبية وصل نسبة مكاسبه فيها منذ بداية العام إلى 19ر2 في المئة. وأضاف الطراح أن القيمة الرأسمالية للبورصة حققت مكاسب منذ مطلع العام الجاري بلغت نحو ثلاثة مليارات دينار لتبلغ بنهاية جلسة الخميس

على الأسهم القيادية وغيرها التي تتمتع بعوائد مجزية وأسعارها السوقية أقل من أسعارها الفعلية. وأوضح أن تصريحات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح بشأن استمرار الحكومة في استثماراتها بالبورصة دعم موجة الارتفاعات

■ الشخص: بعض المتعاملين يأملون بوجود تطلعات جديدة تسهم في دعم التداولات النشطة

قال اقتصاديون كويتيون إن أسواق (المحفظة الوطنية) نعد اللاعب الرئيسي في تعاملات بورصة الكويت التي تنعم بارتفاعات كبيرة منذ بداية العام إذ أسهمت في استعادة الثقة بين أوساط المتعاملين لتبلغ مؤشرات البورصة مستويات تاريخية لم تتحققها منذ 2013. ورأى الاقتصاديون في لقاءات منفردة أن بورصة الكويت غلب على تعاملاتها الطابع المؤسساني أكثر من الأفراد بفضل الزخم المالي الذي وفرته السيولة الحكومية عبر الحفظ والوطنية ما يسبب في صالح الشركات المدرجة. وتوقعوا أن تبقى تعاملات السوق على حالها إضافة إلى عمليات جني الأرباح وتصحيح الأسعار في كل جلسة على حدة وسط الفصاحات الشركات المدرجة عن بيانات العام المالي 2016 التي استهلها قطاع البنوك بسبب نمو واضمح.

يذكره قال الرئيس التنفيذي السابق في شركة (العربي الدولي الأردنية) ميثم الشخص إن المحفظة الوطنية التي بدأت في إدارتها الشركة الكويتية للاستثمار مقسمة لعدة محافظ مالية صغيرة وتديرها أكثر من شركة.

بمذ مطلع 2017 ما فتح المجال واسعاً أمام جذب البورصة سيولة مالية محلية وخليجية. وأضاف الدليمي أن أسواق المحفظة الوطنية ساهمت بصورة مباشرة في موجة الصعود التي مرت على تعاملات البورصة في نهاية 2016 من خلال الدخول

ضمن استراتيجيتها التطويرية للسوق
البورصة تنشر مسودة قواعد التداول
«IPTM2» لاستبيان الآراء

إستطلاع الآراء هي خطوة هامة نحو تحسين وتعزيز سبل التواصل وتبادل الآراء بما يتفق مع الممارسات العالمية. فمن خلال مشاركة المتعاملين والمهنيين بالسوق من أصحاب الأعمال، نعمل على قياس مدى ملاءمة هذه المسودة لاحتياجات السوق، والأهم من ذلك، تسمح لنا بالأخذ بعين الاعتبار توجيهات السوق عند إعداد المسودة النهائية. «نسمح لنا هذه العملية المنظمة والدراسة بتقديم مجموعة من الأفكار والحلول الشاحرة على المدى القصير والطويل وذلك لضمان الشفافية في المشاريع التي تقوم بها البورصة».

تأسست بورصة الكويت بهدف إحداث تغيير إيجابي في سوق المال الكويتي من خلال توفير مجموعة واسعة من الوسائل، والخبرات التي تعمل على تطوير ثقافة سوق المال بما يتوافق مع المعايير العالمية المتبعة. ويتضمن ذلك تطوير الأنواع الاستثمارية، وإعادة هيكلة السوق لزيادة قدرتها التنافسية، والمساهمة في تعزيز زيادة السيولة وجذب الاستثمارات.

وضعت بورصة الكويت نسخة الكترونية عن مسودة قواعد التداول على موقعها الإلكتروني وذلك بهدف استطلاع آراء المهنيين والمثاقدين حول تلك المسودة. هذا وستتم استقبال الآراء حتى تاريخ 9 فبراير 2017. حيث ستقوم بورصة الكويت بتجميع الآراء والمقترحات وتحليلها لاستخلاص أفضل النتائج الممكنة منها ووضعها في المسودة النهائية.

ويأتي إطلاق مسودة قواعد التداول في إطار الجهود التي تبذلها البورصة لتبني ميثاقاً شفافاً يتفق مع أفضل الممارسات العالمية ويتوافق مع تطورات السوق مما يسمح للأشخاص المرخص لهم والمهنيين بالسوق بالمشاركة مع بورصة الكويت من خلال تبادل وجهات النظر والآراء حول المسائل الجوهرية التي تحويها هذه القواعد.

وتعليقاً على هذا الحدث، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، خالد عبدالرزاق الخالد: «إن نشر مسودة قواعد التداول على موقع البورصة

بالتعاون مع مؤتمر تمكين
«مشاريع الكويت» تواصل دعم المبادرين الشباب

تستمر شركة مشاريع الكويت (القابضة) في سياستها تجاه المبادرين الشباب عبر تقديم كافة أشكال الدعم بهدف مساعدتهم على الارتقاء بأنشطتهم التجارية إلى مستويات جديدة. وفي هذا المجال قامت الشركة خلال العام الماضي وبالتعاون مع مؤتمر تمكين بتنظيم النسخة الثالثة من جائزة كيبكو تمكين للمبادرين الشباب.

وكانت شركة مقاولات دوت كوم قد فازت بالنسخة الثانية من الجائزة التي تشمل حزمة من الخدمات بقيمة 100.000 دولار أمريكي. واستقبل نائب رئيس مجلس الإدارة (التقني) في شركة المشاريع فيصل العيار معنلي مؤتمر تمكين لمناقشة سبل تعزيز التعاون وتقديم المزيد من الإرشاد والتوجيه من شركة مشاريع الكويت ومجموعة شركاتها إلى المبادرين الشباب في الكويت.

وبهذه المناسبة قالت المدير التنفيذي لاتصالات المجموعة الأنسة إيمان العوضي: «يتمتع أصحاب المشاريع الصغيرة عبر تأسيس وإطلاق مشاريعهم الخاصة بفرصة

البالغة مساحتها حوالي 12.100 متراً مربعاً. وتشمل أعمال الهندسة المدنية والميكانيكية والكهربائية - بما في ذلك توريد وتركيب المولدات الكهربائية - وإعادة تأهيل شبكة الإنارة واللوحات الكهربائية في المبني، وإعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي داخل وخارج المبني القائم، وجميع المستلزمات المكملة للتشغيل الآمن للمبني. (ج) توريد وتركيب معدات وأجهزة تعليمية، بما في ذلك تمديد شبكة تكنولوجيا حديثة وأثاث المبني. (د) الخدمات الاستشارية اللازمة لإعادة التصميم ووثائق المناقصات والإشراف على تنفيذ المشروع. من المتوقع الانتهاء من تنفيذ أعمال المشروع بنهاية عام 2017.



جانب من توقيع اتفاقية الأردن

دولة الكويت لدى المملكة الأردنية حمد الدعيج. ويهدف المشروع المشار إليه إلى زيادة قدرة الجامعة لإستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة الراغبين في الالتحاق بكتليات العلوم الصحية، والسعي لإحداث بيئة تعليمية مناسبة لطلبة المجمع الصحي وعكابه الأكاديمي والإداري، وذلك من خلال إضافة طابق جديد وإعادة تأهيل وتجهيز مبني المجمع الصحي القائم. ويتكون المشروع من العناصر الأساسية التالية: (أ) تشييد طابق جديد بمساحة حوالي 1400 متراً مربعاً، شاملاً كافة الأنظمة الكهربائية والميكانيكية، بهدف زيادة عدد قاعات التدريس ومكاتب الهيئات التدريسية والإدارية. (ب) أعمال إعادة تأهيل مبني المجمع الصحي القائم

حوالي 10ر4 مليون دينار لتحويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لعدد من المشروعات في قطاعات تنمية مختلفة منذ عام 1962. اتفاقية جامعة القدس على جانب اخر تم التوقيع على اتفاقية منحة بين الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وجامعة القدس بشأن إستغلال المنحة المذكورة لتحويل مشروع تشييد وتجهيز مجمع الشيخ صباح الأحمد الصباح في جامعة القدس والتي يبلغ مقدارها مليوني دولار أمريكي. وقد وقع إتفاقية المنحة نيابة عن جامعة القدس عماد أبو كشك - رئيس الجامعة - بينما وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب أحمد النبر - المدير العام للصندوق، بحضور سفير

بقيمة 2ر250 مليار دولار ضمن المنحة الخليجية المخصصة لدعم مشاريع تنمية ورأسمالية بالاردن. وأشار الفاخوري في هذا الصدد إلى أن الدعم الكويتي من خلال (صندوق التنمية) امتد ليشمل دعم اللاجئين السوريين في الأردن بين عامي 2014 و2016 وذلك من خلال ثلاث منح بقيمة 58 مليون دولار لتعزيز جهود الحكومة الأردنية للاستجابة للتحديات التنموية التي تواجهها نتيجة استقبال نحو 1ر3 مليون لاجئ سوري ودعم المجتمعات المستضيفة لهم.

يذكر أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قدم لـ 26 ملياراً 26 ملياراً إجمالية بلغت نحو 580 مليون دولار لتمويل مشاريع تنمية في مختلف القطاعات كما قدم ست معونات فنية ومنح بقيمة

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية اتفاقية منحة بقيمة 14ر1 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع تدعيم عمليات بنك (تنمية المدن والقرى) وجري حفل توقيع الاتفاقية بمقر وزارة التخطيط الأردنية حيث مثل الجانب الكويتي في التوقيع المدير العام للصندوق عبدالوهاب النبر فيما مثل الجانب الأردني وزير التخطيط عماد الفاخوري ومدير عام البنك زياد العضيلة بحضور سفير دولة الكويت لدى الأردن الدكتور حمد الدعيج واقتصادي عمليات أول بالصندوق الكويتي نصف التصف.

وقال النبر لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) على هامش الحفل إن الاتفاقية الحالية تأتي ضمن المنحة التي سبق أن خصصتها حكومة الكويت لـ 250ر1 مليار دولار وعهدت للصندوق بإدارتها منذ خمسة أعوام مشيراً إلى أن المشروع الممول يهدف إلى الحد من البطالة وتحسين الخدمات العامة والوضع المعيشي لسكان البلدات من خلال تعزيز القدرات المالية للبنك.

وأضاف أن المنحة الموقعة ستدعم بنك (تنمية المدن والقرى) لتوفير قروض لتمويل تكاليف 26 مشروعاً تقريباً للخدمات العامة المعيشية لسكان تلك البلدات ومنها دعم برامج تحسين الطرق الداخلية وملاعب رياضية وشراء قليات للتخلص من النفايات على نحو مستمر وإنشاء حدائق عامة.

من جانبه أعرب وزير التخطيط الأردني عماد الفاخوري في تصريح للصحفيين على هامش الحفل عن «الشكر والامتنان» للكويت قيادة وحكومة وشعباً على الدعم المتواصل الذي تم تقديمه إلى الأردن عبر أعوام من العلاقات الثنائية «المثمرة والمفيدة» وعلى مساهمة الكويت